

الحركة الوطنية الأسيرة

القوى الوطنية والإسلامية

رسالة موجهة إلى حركة المقاطعة الدولية من الأسرى في سجون والمعتقلات الإسرائيلية

نتوجه لكم بهذه الرسالة لتثمين الدور الريادي الفاعل الذي تؤدونه والمستند والمؤسس على موقف أخلاقي إنساني شامل رافض للظلم والاضطهاد مواجه لسياسات التمييز العنصري القائمة على أساس العرق أو الدين أو الجنس، ويعلو من قيم الحرية والإرادة الإنسانية، ويسعى لمواجهة القوى الدولية الداعمة والمساندة لحكومة الاحتلال.

وبهذا الإطار فإن الحملة الدولية التي تقودونها والتي تثبت فعالية وانتشار يوماً بعد الآخر باتت تشكل حالة ضغط على حكومة الاحتلال ومؤسساته، وباتت الحامل الرئيسي لصوت المضطهدين على أرض فلسطين، ونتوجه بهذه الرسالة أيضاً بهدف طرح عدة أفكار ومقترحات عنوانها الرئيسي إدراج قضية الأسرى على جدول أعمال الحركة المقاطعة، آمليين أن تجد لها مكان لديكم، بحوارها واغنائها وتطويرها.

ويمكن أن نلخص تلك الأفكار بالنقاط التالية:

أولاً: إن الشركات الأمنية الداعمة لحكومة الاحتلال تتحمل مسؤولية مباشرة عن الجرائم المرتكبة بحقنا كشعب فلسطيني، وإن مقاطعة وملاحقة هذه الشركات تعني فيما تعنيه الحماية والدفاع عن شعبنا الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال من مذبحه لأخرى وعدوان لآخر، ونخص هنا بالذكر شركة (G4S) الأمنية والتي تدعم الاحتلال وتقيم أوثق علاقة معه حتى الآن، وشركات أخرى تعمل في ذات المجال.

ثانياً: إن إدراج قضيتنا كأسرى حرية مناضلين من أجل حرية شعبنا، وكرامته الإنسانية، وحقه في الحياة الكريمة ضمن برنامج حركة المقاطعة كعنوان رئيسي يحمل أهمية قصوى، وبالأخص أن ما نلاقه من حكومة الاحتلال من منعنا من التعليم، والذي يعتبر اليوم حق إنساني أساسي لكل إنسان، حيث نمنع نهائياً من ممارسة هذا الحق، ويعاني كذلك أكثر من ألف أسير من أمراض مزمنة وحياتهم مهددة بالخطر، ولا يتلقون العلاج الطبي اللازم من قبل جهاز طبي لا يخضع لأي محاسبة أو مساءلة أو متابعة، ويعمل وفق أولويات إدارة مصلحة السجون، إضافة إلى الاعتقال الداخلي واتساع نطاقه ليشمل المئات من أبناء شعبنا الفلسطيني، واعتقال النواب المنتخبين بشكل ديمقراطي، والنساء والأطفال، وما نتعرض له من تعذيب يومي نحن وأبناء عائلتنا من خلال منع الزيارات وتقييدهم بشروط تعجيزية وغيره من الانتهاكات.

ثالثاً: إننا ندعوكم في حركة المقاطعة إلى إدراج أسماء ضباط مخابرات الاحتلال وإدارة السجون والمتهمين بارتكاب جرائم بحقنا كأسرى على قوائم الملاحقة الدولية لمحاكمتهم وملاحقتهم قانونياً على الجرائم التي اقترفوها، وهناك العديد من جرائم القتل العمد التي تمت بحق أسرى، والتي لم يتم التوقف أمامها أو ملاحقة المسؤولين المباشرين عنها، ولدى المؤسسات القانونية والإنسانية الكثير من القضايا والتي يمكن الاستناد إليها.

رابعاً: ندعو إلى إطلاق حملة دولية بمشاركة واسعة لدعم مطلب حرية الاسرى ولتكن متدرجة وتبدأ بالأسرى المرضى والإداريين والنساء والأطفال وإيقاف التعذيب داخل السجون.

ختاماً، إننا إذ نحبيكم فإننا نعتبركم صوت الضمير الإنساني الحي في مواجهة آلة القتل والظلم والاضطهاد.

القوى الوطنية والإسلامية

الحركة الوطنية الأسيرة